

بناءً على ما اقتره مجلس النواب وصادق عليه رئيس الجمهورية
واستناداً الى احكام البند اولاً من المادة (٦١) والبند ثانياً من المادة (٧١) من
الدستور

رقم () لسنة ٢٠١٨

مقترح قانون حماية الموظف القانوني

المادة ١- يقصد بالموظف القانوني لاغراض هذا القانون هو كل موظف معين على الملاك
الدائم وحاصل على شهادة جامعية اولية في القانون ويمارس العمل القانوني .

المادة ٢- تسري احكام هذا القانون على جميع الموظفين القانونيين .

المادة ٣- يرتبط الموظف القانوني مباشرة بالرئيس المباشر للجهة التي يعمل فيها او
بمدير الدائرة القانونية او مدير القسم القانوني .

المادة ٤- تلتزم الوزارات والمؤسسات كافة بتسهيل مهام الموظف القانوني وتزويده
بالاوليات كافة التي لها مساس بمهام عمله .

المادة ٥- لايجوز القاء القبض على الموظف القانوني الا بعد موافقة الوزير المختص او
رئيس الجهة التي ينتمي اليها .

المادة ٦- على مجلس القضاء الاعلى تعيين ما لا يقل عن (٧٪) سبعة من المئمة سنويا من
الموظفين القانونيين من حملة شهادة البكالوريوس الذين تتوفر فيهم شروط التعيين
المنصوص عليها في قانون التنظيم القضائي رقم (١٦٠) لسنة ١٩٧٩ المعدل . قضاة ممن
لديهم خدمة في دوائر الدولة لا تقل عن عشر سنوات بعد اجتيازهم دورة تاهيلية في
المعهد القضائي .

المادة ٧- على وزارة التعليم العالي تخصيص مقاعد في الدراسات العليا للموظفين
القانونيين للحصول على شهادات عليا استثناء من شرط العمر والمعدل .

المادة ٨- منح الموظف القانوني (٢٪) اثنان بالمئة من قيمة الدعوى التي يصدر فيها قرار
حكم لصالح دائرته على ان لا تزيد عن عشرة ملايين .

المادة ٩- تلتزم وزارة الاسكان والبلديات بتخصيص قطعة ارض لكل موظف قانوني في مركز المدينة التي يعمل فيها بغض النظر عن مسقط رأسه .

المادة ١٠- تلتزم وزارة الداخلية بمنح الموظف القانوني اجازة حيازة وحمل السلاح .

المادة ١١- تلتزم وزارة النقل بتخفيض اجور النقل بنسبة لا تقل عن (٢٥%) خمسة وعشرون بالمئة للموظفين القانونيين ولكافة وسائل النقل .

المادة ١٢- لمجلس الوزراء اصدار الانظمة والتعليمات لتسهيل تنفيذ احكام هذا القانون .

المادة ١٣- لا يعمل بأي نص يتعارض واحكام هذا القانون .

المادة ١٤- ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

الاسباب الموجبة

بغية تسهيل انجاز مهام الموظف القانوني في الدفاع عن حقوق الدولة و حمايته من المخاطر التي يتعرض لها اثناء اداء واجبه .

شرع هذا القانون .